

صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ

وَالْحَقَّ

لَا بَامَ الْعَصْرِ الْمَحْدَثِ الْكَبِيرِ شَيْخِ مُحَمَّدٍ أَنْوَرِ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ الْهَنْدِيِّ

وُلِدَ ١٢٩٢ وَتَوَفَّى ١٣٥٢ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

إخراج وتوزيع

أدارة القرآن والعلم الاسلاميه

١٣٧/ دی کارمن است لیلہ کراچی

الناشر

المجاس العلمی

کراچی

جميع حقوق الطبع محفوظة

من منشورات المجلس العلمي

٤١

من مجموعة رسائل الكشميري

الطبعة الأولى ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ

الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ

من منشورات المجلس العلمي

٢٧

ضرب الخاتم لحدوث العالم

١٣٥٤هـ

١٩٣٥م

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ

١٩٩٦م

الطبعة الثانية

١٤٢٤هـ

٢٠٠٤م

الطبعة الثالثة

MAJLIS ILMI:

P. o. BOX:1 JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA

P. O. SIMLAK, DISTRICT VALSAD, GUJRAT, INDIA.

MAJLIS ILMI KARACHI

الإخراج والطباعة والتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

٤٢٧ / D كاردن ايسٹ كراتشي ٥ - باكستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨ - ٠٠٩٢٢١

ويطلب أيضا من:

المكتبة الإمدادية باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان السمانية، المدينة المنورة - السعودية

مكتبة الرشد الرياض - السعودية

إدارة إسلاميات انار كلي لاهور - باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي تعطف بالعز، وقال به وله العظمة والكبرياء، كتب على كل شيء غيره حكم الدثور والفناء، واستأثر لنفسه بالقدم والبقاء، سبحانه ما أعظم شأنه وأكبر سلطانه، وأثار برهانه، وإن كسان وراء الوراء، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم الأنبياء، محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

أما بعد: فهذه أبيات لى نى إثبات الواجب تعالى شأنه، وقدم أسمائه وشؤونه، وحدث ما سواه من كتم العدم من عالم الإمكان، وما فى غضونه وغصونه، ورفع الفاعل الإلهى، وخفض الفاعل الطبعى وتوهمية المادة، واللواحق المادية، ودحض المعدات، والأسباب العادية، وتوجيه الأذهان والأذان إلى مسبب الأسباب، ومالك الرقاب ذوقاً، ووجداناً، ودليلاً، وبرهاناً، وعلماً، وعرفاناً، وبصيرة، وإيقاناً، يقدر قدرها من عني بهذه المسائل، ورُمى إلى مفاوز الأفكار والخيال، لم أفرغ لإيضاحها وشرحها.

ولم أر أيضاً رأى إعدامها وطرحها، فأفرغتها مَعْرَأة كذلك فى قالب الطبع اتكالا على صرامة الرأى، وسلامة الطبع من الناظر الدارى، والذكى الوارى، والقارئ القارى، وسميتها "ضرب الخاتم على حدوث العالم".

وكلما ذكرت فى الجواشى رقم الصفحة، ولم أذكر الكتاب، فهو من الأسفار، فليراجع إليها، وقد كان ذلك ١٣٣٥ هـ.

وأنا العبدُ الأحقر

محمد أنور الكشميرى عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
حامداً ومصلياً ومسلماً

تعالى الذي كان ولم يك ما سوى
وسلسلة الأسباب سلسلة هوت
مسبب أسباب^(١) ومالك ملكه
فسبحان من برهانه كل آية
كمسطرة قدر وكالسطر بعده
وطبع حروف الإسم من ضرب خاتم
وهذا رباط^(٢) ثم بعد وجودها
ضعاف وجوداً^(٣) فاستعانت^(٤) بغيرها^(٥)
ولا حسن^(٦) في شتى بدون تواصل^(٧)
وإذ قدرت من بدوها لانتمساءها

وأول ما جلى الممء بمصطفى
بها^(٨) ربطوا^(٩) شيئاً فشياً^(١٠) إلى المدى
فمن آخذ مهوى ومن آخذ هدى
وفي كل شأن منه شأن قد اخفى
وجود له من بعد^(١١) أن قدره جرى
بجملته إذ كان نقشاً كما اعنى^(١٢)
كفرق وجود الشيء والشرط قد بدا
فصار شروطاً لا لعلية دعا
فأفرغ في سبك التناسب^(١٣) عند ذا
فكان بسطح يخفى منه ما خفا^(١٤)

(١) وفي نسخة: ربطنا بها.

(٢) أى: الناس.

(٣) تقرير دلپذير ص ٢٥.

(٤) والسبب جبل دلى من فوق، كما ذكره فى "الناس".

(٥) إلا يلتصق بالإيجاد بالوجود. (ج ٢ ص ١٤٤ وج ٢ ص ١٤٥)

(٦) عنى.

(٧) هذا على أن التناسب عقلى، لا مجهول، فإن التناسب لا يقضى عن الوجود لشيء.

(٨) أسفار ج ١ ص ٩ وج ١ ص ١٥ وج ١ ص ٢٨ وج ١ ص ٨٦ وج ١ ص ٥٦.

(٩) وفي نسخة: فاستقلت.

(١٠) تقرير دلپذير ص ١٠٣، ١٧١، ١٩٢.

(١١) أسفار ج ١ ص ١٤٢، وفيه ج ٢ ص ٩١.

(١٢) وفي نسخة: مثبت بينه.

(١٣) مكتوب هفتم قاسم العلوم ص ١١.

(١٤) ظهور.

كثكوير كور الساعة اليوم مرة
ولكن نفس الأمر أن لفاعل^(١)
كذلك الاستعداد وضع تناسب^(٢)
وذلك طور أفـــــــــــــــــعله ثم إنه
فصودف بعد الوضع نظم وسنة^(٣)
يداخل طوراً فيه نحو معالج
فذلك إعجاز وعرق لعادة
وقد قيل: إن المعجزات تقدم
يكاشف أيضاً عن يد في ستارة
فعلة شيء ثم علية لها
وما هي إلا نسبة مثل نسبة
فإن قيل: بين الروح في الطب والحجى
يقال إلى الحين اسمها ما دروا^(٤)
بيولوجيا أضحى كذلك محبطا
بأن يضجوا ضدا يولد ضده
ولو رتب الشيء بغير تناسب

(١) أى التناسب معمول لا علفى هذا على التقدير الآخر.

(٢) المعارف للوجدى ج ١ ص ١٥٠، رج ١ ص ٥٠٩ وج ١ ص ٥١٢.

(٣) كل ما يلحق الشيء لا يلحقه إلا بواسطة وجود ذاته ج ١ ص ٢٦٠، والا فهو عندهم أجزاف.

(٤) البارى جل اسمه يمدح الأشياء من نفسه، لا من قابل، لأنه الذى يخلق القابل، والقيول، والمادة، والصورة
جميعاً (١٢٥:٣)

(٥) وهو الوجه في انبئاس الحكمة أيضاً بالصدفة، فإن الحكمة نفس فعله تعالى لا تظهر على حدة، فوقع الانبئاس في الغاية
أيضاً لما وقع في الفاعل.

(٦) الديباجة ص ٣٤٧-٣٥١.

(٧) ج ٤ ص ٣٢٧ الوجدى وتقرير ص ٣٩ و ص ٤٨.

(٨) حاشية ج ٤ ص ١٠٨.

(٩) كما في العائرة من الحياة وبيولوجيا.

وليس التمام ثم حس يعمله
وليس يرى فيه أمانة^(١) نفسه
ففى شغل كل وكل مسخر
ولا نفع فيما يدأبون لفعله
ولا بأس بالإخراج من مادة^(٢) قلت
فلإيداع بلوط وفى كل حبيبة
ومن عديم الترتيب ثم تنازع^(٣)
ومن مادة شواء إخراج عالم
ولم يستحل^(٤) شيء لضد نفسه
وفيه أنفعال ظن فعلا نظورا^(٥)
وليس لشيء مفرد فيه نفسه
وما يتراءى فيه فهو مركب
وليس وجه الأمر أن غاب فاعل
وصودف معلول وعلة ظاهر

لجموع كون لا وحسبة كلف^(٦)
ولا مستقل^(٧) باختيار لما جرى
وفى فعل طبع ذاك أوضح ما ترى
لأنفسها بل ذاك من فوق قد قضى^(٨)
لها الغاية القصوى وإن سابقت مدى
تري عجباً ذا من الكتم لو بد^(٩)
نظام وسلم فى جمال قد انتهى
جميل بديع أم كما صودف أنبرى^(١٠)
فظرفاً ترى والفعل من خارج أتى
وفعل أخيراً مودع لا عن البنى
له عنه فعل وأنفعمال كما يرى
وقبسه هيولانية عند من رعى
وصودف فعل ليس يختل فى الرؤى
وعلة كل فوق كل قد استوى^(١١)

(١) كما فى دائرة الوجدى. (ج ١ ص ٥٠١)

(٢) نبود مختاروى.

(٣) تقرير دل يذير ص ٧.

(٤) ذكره ابن رشد فى الثالثة.

(٥) لا يوجد فى الأثر كان العشرة لليهود فى العروى العربى المقاء ساكنين. تمست الضرورة إلى تخفيف هذا اللفظ

(٦) من الديباجة العامة لبائبل ص ٦٦.

(٧) وفى نسخة: تخاصم.

(٨) الديباجة ص ٢٩٣.

(٩) ج ٤ ص ٩ وج ١ ص ٢١٠ وج ٢ ص ١٥٩ وج ٢ ص ١٧١، الوجود إذا كان مشتملاً على معان، فالقلب فيها أخصاره وشؤونها، لا أفضلاؤه، وإنما الضد ما كان من خارج، وفى "العقائد الجملالية" ص ٩٣، قال القارائى فى "تعليقاته": الشيء لا يعدم بذاته.

(١٠) ج ٢ ص ١٤٤ والمستعدة وج ٤ ص ٩٦.

(١١) ج ١ ص ١٦٣.

على عرشه الملك العظيم بحيطه
 فلما جاده فعل وجوب^(١) استين
 وفاعله ما كان عنه وجوده
 وأشياء فيها شبهة دور معينة
 نعم إذ تحرى الفضل مختار فعله
 ومسلطة^(٢) في نفسها^(٣) قد تعينت^(٤)
 معينة^(٥) في نفسها لا وجودها
 كتأليف صوت نسبة هندسية
 وكل انتزاعي^(٦) كذلك كما ترى
 يرى أنها ليست تبدل غيرها^(٧)

يُصرِّفه من لا تُصرِّف^(٨) لا ولا
 وتعليقه بالشرط إمكانه أنى^(٩)
 دخيلا بذات^(١٠) الشيء لا عنده عرا
 وما ألفك إلا أن يُضاف لمن برا^(١١)
 فذلك والمطبوع قيل^(١٢) هما موى
 بوجه حرى من وجوه لها سدى
 فنالت عن الخلاق^(١٣) ذاك إذا قضى
 ويحتاج في إيقاع ذاك لما عدا
 بزوجية فردية عدد وفي
 وكالعدد اعتد الزمان من ارتأى^(١٤)

(١) لازم. (ت)

(٢) أسفار ج ٢ ص ٨٩ ج ٢ ص ٢٧ ج ٢ ص ١٥٢ ج ١ ص ٢٠٠ ج ١ ص ١٤٤ ج ١ ص ١٥٤ ج ١ ص ٢٦٨ مع حاشيته.

(٣) راجع الأسفار ج ٤ ص ١١٥ ج ٤ ص ٢٨ ج ١ ص ٩٧ ج ١ ص ٢٩ ج ٣ ص ٣١٨ ج ١ ص ١٢٢ ج ١ ص ٥٦.

(٤) مفيد لذات.

(٥) ولعلهم تنبهوا له في الهبولي والصورة، فجعلوهما معلولي علة ثالثة (حاشية ج ٣ ص ١٦٢، روجه في ج ٤ ص ١٤ ج ٣ ص ٢٥٥، والفاعل لما تضمن بالفعل مع أنه كان ينبغي الانفصال، فذاك دور ج ٤ ص ٢٩٨، أسفار ج ٤ ص ٢٦ ج ٤ ص ٢٧، وما ذكره في ج ٢ ص ٢١، وشرح السلم ص ١٠٨، وأسفار ج ١ ص ١١٣، وكما في عود الانكسر كما مر في الزواج، وكما في الهبولي والصورة، وراجع لزوم الدور من ج ٤ ص ٥٨، وجوابه بعد.

(٦) ج ١ ص ٢٥٤.

(٧) مبتدا.

(٨) هذا إما إذا كان المناسب عقلياً.

(٩) صفة.

(١٠) خبر، قالوا: إن الشيء يكون معلولاً في شقيقته، ويكون معلولاً في وجوده، فاللادة والصورة علان لشقيقة المعلول، والفاعل والغاية علان لوجوده. (ج ١ ص ١٧٢)

(١١) ج ١ ص ١٧٢، فصل ثانى.

(١٢) ج ١ ص ١٨٢ ج ١ ص ١٠٢ حاشية ج ١ ص ٢٢٩.

(١٣) دائرة البستاني من حق، وهو لزام بما في "الأسفار" ج ١ ص ٩٢.

(١٤) أخذ من تغير العالم، كما أخذ الخارج من أشياء هناك، لا أنه ظرف مستقل ج ٤ ص ٣٤ حاشية.

كذا لاقتضاءات العقول تصور
وأجزاءها^(١) فيها تخالف بعضها
وكل تقاضى^(٢) بخس كل لحقه
فلا بد من حفظ المقادير قدرها
يكون بقيومية ذى سوية
وأكمل من كل جواد مكمل
وكل كمال فيه^(٣) حتى يفيضه
وما هو نقص لا يقوم بنفسه
وجود لأشياء يكون لذاتها^(٤)
ولا ينتهى الإمكان إلا بضده^(٥)
هو العروة الوثقى وليس انفصامها^(٦)
فإن قلت ما الأسباب ثم عديدة
أقول كذا الأطوار فيها تخالف

(١) ويراجع المعارف للوجدى ج ١ ص ٤٩٢ وج ١ ص ٤٩٤.

(٢) أى السلسلة.

(٣) ج ١ ص ١٦٩.

(٤) ج ٢ ص ٢٤، وج ٢ ص ٥٧، وج ٢ ص ٢٧، تذكره.

(٥) كما ذكره ابن رشد (ج ٢ ص ٤ من الأسفار ج ٤ ص ١٦٩).

(٦) تخم انداخت در كشت.

(٧) قبله نما ص ٢٦، وأسفار ج ١ ص ٥٢، وج ١ ص ١٥٧، وج ١ ص ١٤، وج ٢ ص ١٨٠، وج ٢ ص ١١٦، وما ذكره الشهرستاني عن برقلس فى المتوسطات.

(٨) ولعل التكميلين إما علوا إلى دليل الحدوث والمحدث، فإن لقائل: أن يقول: لا يلزم من فرض عدم الشيء محال، إنما هو بحسب ما اصطلاحوا عليه من معنى الوجوب مفهوماً فقط، كما عن الفارابى ج ٢ ص ٨ قبل الفصل رص ٥٤ وص ٤٨.

(٩) وسعوه عن أرسطو وأبذ فلس فى معارف الوجدى وج ١ ص ١٠٠ منها.

(١٠) ثم رأيت فى الدائرة للوجدى ج ١ ص ٥٢٥، وألطف منه فى "الأسفار" ج ٤ ص ١٢٥٤، وج ٤ ص ١١٢.

(١١) حاشية أسفار ج ٤ ص ١٢٥.

(١٢) المبادئ المادية كلها مشتركة فى معنى، وهو كونها حاملة لأمر غريبة عن ذاتها، وبهذا خرج نسبة اللزومات إلى لوازمها. (ج ٢ ص ٢٠٠ وج ٢ ص ١٤٢)

وَمَفْسُطَةٌ إِذْ بَخَّرَ النَّارُ مَاءً^(١)
 وَمَنْفَعِلٌ بَعْضٌ عَنِ الْبَعْضِ خَسَارُجٌ
 وَتَأْتِيَرُ فَعْلٌ النَّارُ فِي الْمَاءِ مَدْرُكٌ
 مَحْرُكٌ شَيْءٌ آضٌ بِالْفَعْلِ ثُمَّ فِي
 وَلَمْ يَتَحْرُكْ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ
 وَلَمْ يَجِدْنَا فِيهِ حَدِيثٌ تَسْلُسُلُ
 تَسْلُسِلُ^(٢) عِلَاتٍ مُحَالٌ^(٣) وَمَا كَذَا^(٤)
 كَمَا فِي تَمَالِي^(٥) صُورَةٍ بَعْدَ صُورَةٍ
 وَلَا تِلْكَ عِلَاتٌ لِأَنْفُسِهَا وَإِنْ
 كَصَنْعِ نَقُوشٍ نَاسَبَتْ فَتَجَاوَبَتْ
 وَتَعْمِيرِ قَصْرِ مَعْجَبِ الصَّنْعِ شَامِخٍ
 وَفَاعِلٍ طَبْعًا حَقِيقَةً فَاعِلٍ

نرى منه عند النار والعكس قد بدا
 كنا روماء لا كطور كذا كذا
 فليس لعكس فيه معنى فيمترى
 كمال وجودى يحرك فيه ذا^(١)
 يحرك كذلك النفس لا ثم ذا وذا^(٢)
 ففي صور قد جاز عند أولى النهى
 بسلسلة الأفعال عن فاعل بقى
 على طينة دارت عليها وما انتهى
 يلزم بعض بعضها^(٣) حسب ما يرى
 فقرب وبعد ليس علية هنا
 فجزء لجزء ليس علة ما بنى
 وجوداً^(٤) وتحريراً ولا فرق بين ذا

(١) وفي نسخة: ماءنا.

(٢) ج ١ ص ٣١٠ و ص ٢١٨ مع ما نسه في الحاشية.

(٣) ج ١ ص ١٥٣ و ج ٣ ص ١٦٨.

(٤) هذا الحكم صحيح؛ لأن كل معلول وجوده بالعرض، فما لم يأت ما بالذات من وراء السلسلة لم توجد لكن في العنوان شك؛ لأنه وإن كان ما بالذات في الطرف جاز إطلاق التسلسل على التوسطات على هذا أيضاً، ولذا نلهم لم يذكرها في دليله إلا ما يتعلق بما ذكر.

وغاية ما يقال كما في ج ١ ص ١٤٢: إن الانقطاع كون علة ليس بمعلول، انتهى الأمر إليه لا تناهى العدد^(١)، وعلى هذا فعمل ما قاله الشهرستاني، كما في ج ٢ ص ٨ موجه، وسماء دوراء فإن المادة التي ذكرها مشتبهة على شبه الدوراء، وإن كان تسلسلاً، وفيما كل قد تولد من الآخر، وليس معاً محضاً حال في اليمين، فتأمله.

(١) ولكن يراجع ج ٣ ص ١ و ج ١ ص ٦٠، وإنما أخذت الشعر من كلام ابن رشد، ولعل برهان الوسط، والطرفين لا يحتاج إلى مقدمة وجود ما بالعرض يدور ما بالذات، وإنما يحتاج إلى أنه لا يوجد الشيء ما لم يكن طرف ليس في حكم الوسط، وتقيحه ما ينفي إلى عدم وجود الشيء الأخير، وقد أجاد فيه من ج ٢ ص ٧٠، و ج ١ ص ٥٤، و ج ١ ص ٤٨، و ج ١ ص ٤٢.

(٥) ج ١ ص ٢٢٤ و ص ٢٢٠. دليله عن الفارابي قبيل الفصل ٢ ص ٨، وقد أقره صاحب القيسات، كما في أم البراهين، وكذا عن الطوسي ما يوجه كلام الشهرستاني، واستعمله في ج ٢ ص ٢٧ مع الحاشية.

(٦) ص ٧٢، قبله نما ص ٢٢٦ تقرير وشرح ملهم وحاشية أسفار ج ١ ص ١٥٠ و ج ١ ص ٥٩.

(٧) صدر ج ١ ص ١٧٢، و صدر ج ٣ ص ١٢٩.

(٨) راجع أسفار ج ٤ ص ١٧٠، و ج ٢ ص ١٤٤، وتفسير اللازم ج ٢ ص ٢٠٠.

(٩) كما في ج ١ ص ٢٠٤ لا ما في ص ١٦، وما أورده المحشى في ج ١ ص ٢٣١ قد نقله الماتن عن ابن سينا ج ٢ ص ٤٤٨.

لباس^(١) لما علانية^(٢) أو بجعلها
ولا فعل إلا للإلهي أمراً
إذ الـكون في نفس التـحقق ملكه
كما ليس في الشمس ونور تلازم
نعم يتراءى ثم في المعرض علة
هنا عالم^(٣) من فوقه عالم كذا
فما الفصل إلا أن كلاً ترتبت
وأخرى له الإبداع من غير مادة
ومن فعله ما كان إلا لآلة
وحقق دواتي وصدر أو باقر
ومن غلط وضع الزمان برأسه
وما وضعوا شيئاً يشارك شئيه

وفرض في ج ١ ص ٢٢٥ في الفصلين بعد، فما أورده هو في فعل الجسم في نفسه.
والظاهر فيه هو التقى، فإن المادة والصورة لما خلقا من البدء كذلك فما فعل أحدهما في الآخر، وج ٢ ص ٩ وحاشية ج ١
ص ٢١٢ وج ٢ ص ٢٠٠، وأوضحه في ج ١ ص ٣١٧، ولا يضرب ما في ج ٤ ص ١١٥ وحاشية ج ٤ ص ١٧٤، وج ٤ ص ٩٣.

(١) براه، وفي نسخة: رسوم.

(٢) حاشية ج ١ ص ٢٦١.

(٣) ج ١ ص ١٥٦، وج ١ ص ١٩٩، وحاشية ج ٢ ص ٥١.

(٤) وفي نسخة: أعمل.

(٥) وج ٢ ص ١٤٤، وفي نسخة: ولكن الوجود متى أتى.

(٦) ج ١ ص ١٩ وج ٢ ص ٢٠٠.

(٧) ولا يستقيم التردد في ج ١ ص ٢٥٣، بل هما موطنان وكلاهما واقعان.

(٨) بالمستقبل.

(٩) ج ١ ص ١٤١ وص ١٨٨، وج ٤ ص ١٢١، وذلك فيما خلقه من بدء الأمر على الصورة المقصورة، لا فيما خلقه في
المادة بعد ما خلقها.

(١٠) ج ٣ ص ١٢، ولا يرد توقف بعض فعل نفسه على بعض.

(١١) ومنشأ الخلاف، كما في ج ١ ص ١٦.

(١٢) وفي نسخة: برنجي.

وكان^(١) وحيداً وحدة واقعية
إذ الفعل^(٢) والمفعول في الخلق واحد
وإيقاء^(٣) في الغيب ثم ابتداءه
وعند انعدام الشيء لما تسلسلوا
قد انسحبت فوضى الإرادة^(٤) مرة
ولم نقطع^(٥) حتى تعطل بعده
وليس معلول^(٦) فلم تبق حجة^(٧)

وما الكون^(٨) إلا فعله حسب ما قضى^(٩)
وما الفرق إلا بعده في الذي تلا^(١٠)
كأجزاء فعل^(١١) واحد ليس ذا وذا^(١٢)
على ورطة الإيجاب ما نجحوا وما^(١٣)
على الكل ليس الأمر أن كان من يدا
تعلقها^(١٤) تأييدها عند من وعى
على قسدم عند الدهى إذا درى^(١٥)

(١) ج ٢ ص ١٦٤.

(٢) صنع الله الذي أتقن كل شيء. (ج ١ ص ١٩١، ج ٣ ص ٤٠).

(٣) وثبية كون الفعل قائماً بالفعل يتحل بما في الأسفار ج ٢ ص ١٨٧، وكذا ذكره في ج ١ ص ٢٤١.

(٤) واختلف الحكماء فيه، كما ذكره الشهرستاني، وراجع مكتوب شرح العماء ص ٨، وما ذكره في الأسفار ج ٢ ص ٧٥، ثم ما ذكره في ج ٢ ص ٧٦، وقد يقال: إن مفعوله أثر فعله، وهو بمنزلة الهيئة السريرية على الخشب، لكن التجار احتاج إلى الخلل لعدم بقاء فعله بدونه، بخلافه تعالى، وكما أن تلك الهيئة غير قائما بالتجار، ومنفصلة عنه، ففي درجتها وحكمها للعالم بالنسبة إليه تعالى، ومن قال: إن المتعول غير الفعل جعله أثراً حاصلاً بنفس ذلك الفعل لتحصيل الحاصل بنفس ذلك التحصيل ج ١ ص ٥١.

ثم كما أن الصورة العلمية في العلم الحسولي كالغنى الخرفي بالنسبة إلى المعلوم، فلا يقال: إنه معلوم بالعرض بهذا اللحاظ، فكذلك فعل بواسطة بالنسبة إلى الأثر، نعم هي مقصودة في نفسها أيضاً بلحاظه، بخلاف الضرورة، وإتفا سلسل حسن عدم الانقطاع من البين، ثم إذا لم يكن يد من الفرق بين العلم والمعلوم المفسود بالذات مثلاً، فكيف لما بين الفعل وأثره، ج ١ ص ٨٠، وج ١ ص ٣٢، وج ٢ ص ٤٢، وأما لزوم المفصلة الأخيرة.

(٥) في الترجمة الثانية.

(٦) ويخرج حكمته من ج ١ ص ٦٤، وج ١ ص ٨٦، وج ١ ص ٥٦.

(٧) واستوضحه في "روح المعاني" ج ٢ ص ٤٦، وفصل الخطاب والكليات من الإرادة.

(٨) ج ٢ ص ٨٠.

(٩) كما في حاشية ج ٤ ص ٩٤، فإن جزء الحركة لو انعدم لذاته ما للتحرك حتى انعدم وأمسك.

(١٠) فوضى ابتازى برأيه در هر چیز، وج ١ ص ٢٠٨ قبيل فصل.

(١١) روح المعاني ج ٦ ص ٥٠٢.

(١٢) أي تعلقاتها.

(١٣) ذكره الرزوي^١ عن المتكلمين ج ٢ ص ٦٧، راجع الفصل الثالث من الأسفار ج ١ ص ٢١٤ بقوله ما ذا أراد؟ وقد سلمه في ج ١ ص ٤٢، ولو أراد التجدد متناً قدم شخص، وفرعاً عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدماً بالشخص، لا يتجه ما ذكره في ج ٢ ص ١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله: في ج ١ ص ٢٢٩.

(١٤) راجع الفصل الثالث من الأسفار ج ١ ص ٢١٤ بقوله ما ذا أراد، وقد سلمه في ج ١ ص ٤٢، ولو أراد التجدد متناً قدم شخص، وفرعاً عليه مع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدماً بالشخص، ولا يتجه ما ذكره في ج ٢ ص ١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله في ج ١ ص ٢٢٩.

- وما نعرف المعلول^(١) إلا وجعله
وحيث انقطاع البين لا بد عندهم
وإلا فجعل واحد^(٢) في^(٣) تلازم^(٤)
كذا الفعل^(٥) والمفعول في التامر واحد^(٦)
لعلته^(٧) مستأنفا^(٨) لامبها^(٩) أتى^(١٠)
من الوصل أعنى كالزمان وما احتوى^(١١)
ومع وصف جمع في المرتب^(١٢) قد جرى^(١٣)
إرادة ربى والمراد هما^(١٤) معا^(١٥)

(١٥) أسفار ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو ج ١ ص ٢٠٧.

(١) ولعل هذا حاصل فصل الأسفار ج ١ ص ٢٣ مع حاشية قوله: فالطبيعة اهـ ج ١ ص ٢٢١ وج ١ ص ٢٣٥ إن علته الشيء لا بد، وأن تكون غير متعلقة بالذات والوجود بذلك الشيء اهـ، وتعادى عليه إلى أن قال: إن وكان أمر الله مفعولا بالماضي في الأمر لا الخلق.

ثم إن العلة التامة مجموع العلل ص ١١٧، إذ يقع وشرائطه، فصار الحاصل أن الشيء إذا تحقق ليس أن لا يتحقق، وهو كما ترى، وأن أريد به الفاعل المستجمع للتأثير في غير ما ذكر انحصر في الخلق، ولم يبق كلية، وقد انتهى الأمر أن وضع له فصل مستقل (ج ١ ص ١٥٧).

أو جرى التأويل، وأراد بالجمعية الذاتية، ونخص الكلام في ج ١ ص ١٦٢ بالفاعل، وكذا في ج ١ ص ١٦٦، وما في ج ١ ص ٤٩ غير جيد، ولا يخلص في المعلول شيء إلا أنه صفة موصوف لاقت محلا آخر، فقامت به، أو أنها أثرت فيه، فالتعدد لتعدد المحل، وعاد كانه اعتباري، وانتهى إليه كلامه في ج ٤ ص ٥٩، ولعلمهم أرادوا في القديم الجعل الإبداعي كالتحدث الذاتي ج ١ ص ٢٦٨، وكعلمه الفعلي ج ١ ص ٢٩٧.

(٢) بحر ص ٩٧، ولعله لا يخالفها في الأسفار ج ١ ص ١٥٣، راجع من ج ١ ص ٢٢١ وج ١ ص ٢٣٥، وج ١ ص ٢٢٣، وقوله أن الحركة لا تكون صورة نوعية، فهي عرض من الأعراض الملائمة، وج ٣ ص ١٧٥ وج ٢ ص ١٤٤.

(٣) وهذا الذي حملهم على إدخال السكرن بين الحركتين المستقيمتين المتخالفتين لتعدد الجعل، فدار الأمر عليه، وعلى انقطاع السلسلة من البين.

(٤) ج ١ ص ١٨١ من "الأسفار"، وج ١ ص ١٨٢، وج ٢ ص ٥١، وج ١ ص ٢٣٩، وج ٤ ص ١٧٨.

(٥) ج ١ ص ١٤٣، وج ٢ ص ٩١.

(٦) حاشية ج ٢ ص ٤٦، وص ٤٢، والقبول اهـ، وج ٣ ص ٢٧، وج ٣ ص ٤٧ مع حاشية ج ٢ ص ٥١ وج ٣ ص ٤٥.

(٧) وفي نسخة: ذا.

(٨) وحاشية ج ٣ ص ٤٧، وليس ذلك اهـ ص ٤٢.

(٩) ولكن كلام الإشرافي في ج ٢ ص ٨٨ يدل على أن الآتي هو المؤلف فقط، وإن جعلان في آن في الأمور الشرعية، وإن كان كذلك في المتكافئة، وتعرض له أيضا في ج ٢ ص ١٤٧، وج ١ ص ٢٣١، والقاضي في رد المحتار العرض والمعرض، وراجع من مدخلية الوجود في الروم.

(١٠) ج ٢ ص ٩٠ وج ٢ ص ٩٣.

(١١) إلا أن فعله لا يقع على المحل عند شيئا آخر لتعدد من قام به من وقع عليه، وإلا نهر شيء واحد، كما في ج ١ ص ٩٨ من الحاشية، إذ يقال: إن الإحراق كاشتغال النار في نفسها إذا لم تصادف شيئا، فانتهى الأمر إلى المصادفة لا غير من تعدد الفعل أو لا وثاقيا.

(١٢) لأنهما واحد. وما ذكره في ج ٣ ص ٧٧ اعتبار لا يتأني في ما ذكرنا.

(١٣) ألف القصص.

وهل فاعلٌ أو فاعله^(١) ثم علةٌ
 وإذا كان لم ينبت في البين كَوْنُنا
 وفعلٌ فعولٌ عنه لا فيه فادره
 وما فاعلٌ^(٢) في فعله فاقر إلى
 وحقق أن النفس من فاعلية
 تقوم فعل ليس إلا بفاعل^(٣)
 ومن عدم قد فاضت الصورة التي
 لفعل يكون جوهرياً فلم يكن^(٤)
 وإذا ليس^(٥) ذا المادى فهما وفكرة^(٦)
 فإن لا شعور في الهيولى فذلكم

فحرر مقاماً ثم قرر كما ترى^(٧)
 لبس رأى مــــا دراه ولا رعى
 وذلك لا يخطو البسيط كما يرى^(٨)
 هيولى^(٩) وإذا فعل قبول على سوى
 تقي^(١٠) الصور الخمسة الثلاث قد ترى
 وظرف هيولى نحو ضرب ومن عدا^(١١)
 رأوا من محل حمل إمكانها كفى^(١٢)
 لأن عَرْضُ سواه هذا كما ترى
 فلا بد^(١٣) عقلي تمثل في الملاء
 وإن كان هل إلا كما عندنا يرى^(١٤)

(١) ج ١ ص ٤٩.

(٢) ج ١ ص ١٦٢ وج ١ ص ١٥٣.

(٣) كما قاله ابن سينا: إن البسيط فيه، وعنه فيه واحد.

(٤) سيبأ أن الفاعلية عنده، وعند أكثر المتألمين هي الشأن (حاشية أسفار ج ١ ص ٢٣٢ و ص ١٩١-٢١٣ و ص ٢٠٠ ص ١٦٥، وأسفار ج ١ ص ٢٠٢ ج ١ ص ١٨٦، ج ٢ ص ١٤٩، وحاشية ج ١ ص ٣١١).

(٥) ج ٢ ص ١٢٢، ج ٢ ص ٣٠، ج ٢ ص ٣٥.

(٦) أسفار ج ٢ ص ٩٢ ج ١ ص ٦٥ ج ١ ص ٣٨ ج ٤ ص ١٥٠.

(٧) ج ٤ ص ١٦٦.

(٨) تعدى إليه.

(٩) وكذا في الصورة العلمية الفاضة على النفس، كما ذكره في ج ١ ص ٢٣ وحاشية ج ٤ ص ٥١.

(١٠) ج ١ ص ١٥٣.

(١١) وفي نسخة: وإذا لم يك.

(١٢) توضيح لي از ج ٢ ص ٢٠٩، ج ٤ ص ٤٤٠، ج ٤ ص ١٧، ج ٤ ص ٣١، وخلق أعمال العباد ص ٨٤، وثالثه ابن رشد، ولذا أثبت التسخير ج ١ ص ٢٥٤، ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٢٠٠.

(١٣) ولا أنظف مما في السر الأول من ج ٢ ص ١٦٠ و ص ١٦٠، وكذا ما في ج ١ ص ٦٨ ج ١ ص ٣١٢، وكان أخذه بما ذكره الشهرستاني عن أنلاطون والكسيمانس، والدارة للوجدي ج ٢ ص ٢٢٢، وأبنوزم وأسيرزم، مانيتزم، روح، علم، فلسفة، زار، وناعي، دين، خارق.

(١٤) المعارف للوجدي ج ١ ص ٩٩، والأسفار ج ٢ ص ٩٥، والشعور فيتنا أيضاً ليس للمادتنا، ج ٤ ص ١٧١، ج ٤ ص ١٧٢، ج ٤ ص ١٦٩.

وشاهد منها عالم لا من الروى
وقأتى لما لا يستطيع أولو النهى
كأشعر^(٣) أو لا أ اتفاقاً كذا جرى
ويأتى أن الماضى على وفقه مضى
كمبسوطة فى الحق وهو قد اختفى
ويتعجب نفساً رود ذاك بما عدا
مشخصة جزئية منذ ما جرى^(٤)
ولاختل حيناً قبل أن سطحه استوى
فلم يكفه حتى الطبيب له أسا
وأنفسها إلا يد فيه للحجى
طبيعة كل قاستقام وما انتحى^(٥)
لقد فسادا بالجرور يجرى لما هنا
تجاذب لا أن فيه شيء على سوى^(٦)

قد استحضروا الأرواح عند أنامة
وتشج^(٧) طوراً تستفيد وتكتسى^(٨)
وفرق لغايات وفى متقارب
فمستقبل أمسى على الحال^(٩) حاكماً
ورجعه اختفاء الحكمة اليوم أنها^(١٠)
كذا الغائب المطلوب فى طى حاضر
وقد قيل إن الكون يهوى لغاية
ولو كان كل صدفه طاش مرة^(١١)
وخذ مثلاً من شخص زيد وطبعه
ومن أدوات ما استبيب نظامها
وليش يروى لم^(١٢) يسوى نظامه
ولو كان إلا الله قد قام فيهما
ومسما ثم إلا من طبائع عدة^(١٣)

(١) وفى نسخة: تشج أما تلتى أو لتكتسى.

(٢) ولا أحسن مما ذكره فى الإنسان الكامل من نصل الوهم.

(٣) ثم رأته فى العائرة للوجدى.

(٤) الدياجة العامة ص ٢٩٢.

(٥) وهو كما قاله الشهرستانى من رأى سقراط، وبما اختلف فيه فيثاغورس ومقراط: أن الحكمة قبل الحق، أم الحق قبل الحكمة، وأوضح القول فيه: بأن الحق أعم من الحكمة؛ لأنه قد يكون جلياً، وقد يكون خفياً.
وأما الحكمة: فهي أخص من الحق؛ لأنها لا تكون إلا جلية، فإذا الحق مبسوط فى العالم مشتمل على الحكمة، المستفيضة فى العالم، والحكمة موضحة للحق المبسوط فى العالم، والحق ما به الشيء، والحكمة ما لأجله الشيء له، ونحوه من حكم الشيخ البيهقي.

(٦) ص ٢٧١ دياجة.

(٧) ج ١ ص ٢٢٠.

(٨) وفى نسخة: أو.

(٩) ج ٢ ص ١٦٢.

(١٠) ج ٢ ص ١٨٢ ولا يضر ما فى ج ٢ ص ١٨٨ وج ٢ ص ٢١ وج ٢ ص ١٢٧ وص ١٢٩ لما فى ص ١٢٠ أيضاً وج ٤ ص ٢٨ وص ٨٥ وج ٤ ص ٢٠.

(١١) ج ٤ ص ١١٤ وج ٤ ص ١٢٥.

ولا وجه أيضاً في تنوع وحسنة
وهذا هو الأصل الأساسي^(١) أولاً
ولا بد من جمع إلى واحد يلي
ولا بد فيهما من دخول إرادة^(٢)
ويطلب ترجيح لمصلحة ولا
وفاعل طبع ليس ينفك قط من
تقوم شيء أحد متشابهك
ومنهضم في الغير ما انفك نفسك
وقالوا مستوح أو تجدد حالة^(٣)
وما هو طبع لا يراعى^(٤) تناسباً^(٥)
وجمع لأضداد وما ذا طباعها^(٦)

نعم^(٧) من جهات فاعليته^(٨) يرى
لرأى ارتقاء ما دراه من ارتقى
ولا تصلح الأكوام عوض وهم فضا
والا اختلاف في التنوع قد كفى^(٩)
لأمر ضروري تعين لا سوى^(١٠)
ضروب انفعال^(١١) فاعتمد فاعلا علا^(١٢)
بجزء انفعال فيه فعل قد انسرى
أسيرا دتورا^(١٣) لم يسو وما استوى
لستخ الهيولى ليس في موطن مما
فيعدو ويكبو كالخريق إذا دها
بفعل إلهمي كما شاء استوى

(١) ج ٣ ص ١٦٩ وج ٤ ص ٢٨.

(٢) حاشية ج ٤ ص ٨٦، وج ٤ ص ١١٥، اختصاصات عند الفلاسفة، وشؤون عند الصوفية، وصفات أفعال عند الماتريدية
مثلاً، فإن كانت تلك الجهات قبل الإرادة، أو ينجبها، فاختلافها لذاتها، فإن كل أمر في الواجب، فهو لذاته، بخلاف الممكن
والا بالإرادة، وليس عند الأشعرية شيء قبل الإرادة سوى الصفات.

(٣) النتيجة العامة ص ٢٩٣.

(٤) فهي ما لذاتها الاختلاف في المختلفات، ولا يقال: إن اختلاف المختلفات لذاتها بدون إرادة، فإن الإحالة على ما
بالذات إنما يكون في آخر الأمر ينتهي إليه البحث، لا من أول الأمر.

(٥) وفي نسخة: وليس لذاته التنوع قد جرى.

(٦) ج ٣ ص ٦٢ عن الشيخ الأكبر وج ١ ص ١٠٤ مع الحاشية.

(٧) ج ١ ص ٢٢٠، وص ٢١٧، وص ٢١٨، وص ٢٢٣، وحاشية ج ١ ص ٢٢٤، وج ١ ص ٢٠٣، وج ٤ ص ٢٨، متن، وج ٢
ص ١٤٩، وص ١٥٠، وص ١٤٩، وص ١٧٢، وص ١٧١، وج ٢ ص ١٨١، وج ٤ ص ٧١، وص ١٠٩، وج ٤ ص ١١٤.

(٨) علا بالأمر المستقل.

(٩) ج ٤ ص ٢٤، ج ٢ ص ١٦٠.

(١٠) ج ٤ ص ٢٨.

(١١) أسفار ج ٤ ص ٢٨.

(١٢) وفي نسخة: توارثاً.

(١٣) ج ٧ ص ٨ عن ابن سينا ص ٢٨، ولا يضر ما في ج ٤ ص ٩ وج ٢ ص ١٥٩.

وليس اقتضى العلم القديم وقدرة
ولا بد من شيء يكافئ إرادة
ولم يك الاستكمال بل فيضه^(٢) ومن
وما قيل ترجيح بدون مرجع
وحيث امتدت من كل وجه فإنه
وقد حققوا أن المشيئة وضعها
على أنه لو قال فيضه موقوف
وإهدار إيجاب كما هو دينا
وما قيل من تعطيل فيض فساقط^(٣)

تدائمة زيد فالإرادة هكذا^(١)
فهل هو علم والعناية والرضا^(٤)
فروع كمال الذات^(٥) فاعلمه يا فتى
فإن كانت الأشياء لا تسوى فلما
لتخير اختار المرید كما رأى^(٦)
لترجيح أشياء إذا أمرها استوى
بحكمة إظهار اختيار لما فرى^(٧)
ويفعل ما شاء كما شاء أو قضى
هناك^(٨) شؤون الغيب^(٩) لم قيد للورى^(١٠)

(١) ج ١ ص ١٦٦، وج ٢ ص ٢٨، وإجابة المضطرين، وساقية الأسفار ج ١ ص ٢٠٨، وج ١ ص ١٦٥، وج ١ ص ٢١٤.

(٢) الدائرة للبستاني من الروايتين.

(٣) ج ٢ ص ٢٢.

(٤) كما ذكره في "تحرير الأصول" من أن فعل الحكيم، وقوله لا يخلو عن الحكمة.

(٥) وما في "الأسفار" ج ١ ص ١٤٢ غير موجه وج ٢ ص ٧٩، وج ٣ ص ٨٠، وبمثل ما ذكره في ج ١ ص ٢٦٥ من النظم بالحق لإيجاب وج ١ ص ٥٠.

(٦) الوجدي ج ١ ص ٥٠٥.

(٧) ولو كان إيجاد وإعدام منتظم، كما عند أصحاب الأكوار والأنوار لم يستبعد الأوهام، فنار على الانتظام، وهو سهل.

(٨) ونظيره في "الأسفار" ج ٢ ص ١٢١، وج ٢ ص ١١٥، وتقرير في إثبات الصورة المفارقة ج ٢ ص ١٤٢، ومشكاة الأنوار، وفتوحات وأسفار ج ١ ص ٩٤.

(٩) وفي نسخة: الدهر.

(١٠) وفي نسخة أخرى: له الخلق والأمر الخفي عن الورى^(١).

(١) وأصله عند الإمام الرباني من عالم الخلق والأمر، وأصله عن السلف، في "روح المعاني" ج ٢ ص ٥٠: وخلق أفعال العباد ص ٧٣، ويتبين أن تكون تلك الشؤون كل منها قديماً، وتكون غير متناهية بينها ترتيب ذاتي، وآثارها إن حدثت، ففي موطن جاء التغير في سلسلة ربط المتغير بالثابت، وهناك موطن الانفصال عن القيام بالذات، والله أعلم.

ويكون الحدوث كحدوث عالم الخلق عن الذات استبعاداً وحلاً، وإن سمع ذهنك بتسليم التحول في الشؤون هناك بدون تغير شيء أصلاً، والتزام اجتماع هذين الضدين فيه، فذلك إليك، ثم إن التفرد بالتحقق في الأزل، وإبقاء ما سواه في كتم العدم هناك أيضاً شأن من الشؤون، ثم إن حضرة الشؤون، وإن كانت مبدأ الزمان، فهي فوق الزمان.

وعندهم مسألة طي الزمان، ونشره، وما ذكره في "الفتوحات" ج ٢ ص ٢٦٦ من حكم الأيام، وقد أحسن في حاشية "الأسفار" ج ٤ ص ١٠، وج ٤ ص ٩١، وج ٣ ص ١٧٩، وج ١٠ ص ١٠٥، والمثل ج ٤ ص ١٠١، وج ٤ ص ٢٥٧، ولعلها التوازي القضاية والقدرة في الأمر والخلق، وراجع ج ٤ ص ٢٠٣.

كسبحات وجه ثم أنوار غيبه
وما ذا بأجرام لأعراض استوت
وقد قسموا الفعل لفعل مجرد
وبادة ذا الطبيعي ذو ما تقوم^(١)
وفاعل طبع ليس إلا مزاو لا^(٢)
ويفعل شيئاً بعد شيء ولم يقم
ويفعل فيما طرّق الوضع بينه
نعم حيث إبداع تعطل فيضه
ولا زاد شيء أو تكون كسائن
ولو لم ير الرائي لشمس طلوعها
ولم ير الإحالة مستبصرة
ومن لم ير الدنيا ستقنى فقد بقي

ومن ظلل^(١) ثم العماء ونحو ذا
ظروف معان ليس في نفسها جدا^(٢)
وأيضاً مثالي^(٣) وطبعي استوى
بفاعلهما والفعل^(٤) عاد أنفعال^(٥) ذا
تحرك^(٦) لما حرك الشيء^(٧) وانسرى^(٨)
بأن يفعل الشيء معاً كله كذا^(٩)
وبين محل الفعل لا ثم غير ذا
ولا جاوز الحد الممين^(١٠) لا ولا
ولا حدث اسم قد تحتم وانتهى^(١١)
وطورا أقولا والضمياء وما الدجي
لكان الضياء عنده طبع ما رأى
بعرض لها ما ذاق من طولها جدا^(١٢)

(١) وفي نسخة: وعالم أمره.

(٢) مع ما في ج ٤ ص ٨٩.

(٣) ج ٢ ص ٢٠٤، وج ٢ ص ١٤٩، وج ٤ ص ١٦٠.

(٤) ج ٣ ص ٩٥، وج ٢ ص ١٧١، وج ٤ ص ٦١، وج ٤ ص ١٠٥، وج ٢ ص ٢٠٥.

(٥) وما ألفت ما ذكره في ج ٢ ص ١٦٨ لو كانت الذات اد.

(٦) ج ٢ ص ٩١.

(٧) وفي نسخة: مخالطاً.

(٨) ج ٣ ص ٩٥، وفي نسخة: قبل وتعمل.

(٩) ج ٤ ص ٦٤، وج ٦٢.

(١٠) في محل فعله.

(١١) ج ٢ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٤١، وج ٤ ص ١٥١، وج ٢ ص ١٧٦، وج ٢ ص ١٧١، وج ٢ ص ١٢٢، وج ١ ص ٢١٢، وج ٤ ص ٩٢، وج ٤ ص ٢٨.

(١٢) ج ٣ ص ٩١، وج ٢ ص ٩٥.

(١٣) وفي نسخة: كما قيل الآن كما كان في مدى.

(١٤) حاشية من ج ١ ص ٧١، وج ٤ ص ١٧.

وإذ كان قيوماً وليس بعلة
وكان هو الربط القويم محققاً
من الحضرة العليا لإطلاق^(١) ذاته
وترتيب أسماء على حد ذاتها^(٢)
ورتيب أولى ثم أولى متازلاً
وكان هنا علية فاعلية
ومعلول هذا الكون مع علة أنت
مراحل معلول لمن بدء علة
كسما لم يضع في الطول إلا تناهياً^(٣)
ومما الكون إلا أصله مثل دوحية
وكل لباب مضمّر في قشوره
فتنتفض الدنيا ويخرج عالم
وإذ من وجوب طفرة ليس وصلة^(٤)

وللذات منها قد تجلى^(٥) كما رأى^(٦)
فلست أبالي بين سلسلة هنا
إلى موطن التقييد إن فارغاً أتى^(٧)
تجلى^(٨) بعرض الكون في نسب على
وأدنى فأعلى ههنا حسيماً ترى
قوامية لو قبسولية هنا^(٩)
وجوداهما التدريج قد تقباً مدى
فتطوى ويبدو عند^(١٠) ما قدره جرى
كذلك في عرض وما الفرق يهتدي^(١١)
يطن وأما العرض فرع قد انبرى
ولا بد يوماً أن يقشّر فأنجلي^(١٢)
بديع من البين استسر على مدى
إلى ممكن فادر المظاهر هكذا^(١٣)

(١) أسفار ج ١ ص ٣٦ وج ١ ص ٦٤، ولعل آية النور جاء له. وفي نسخة أخرى: قد تدلى كما دنا.

(٢) حاشية أسفار ج ١ ص ١٦٥.

(٣) ج ٢ ص ٢٤.

(٤) وفي نسخة: بقي، وما في "الأسفار" ج ٢ ص ١٧٠ غير موجه، وكذا ما في حاشية ج ٤ ص ٣٧، وج ٢ ص ٢١٠.

(٥) وفي نسخة: طوّلها.

(٦) أسفار ج ٢ ص ٣١ وج ١ ص ١٨١.

(٧) ج ٢ ص ١٢٢، حاشية.

(٨) ج ١ ص ١٤٨.

(٩) وما في "الأسفار" ج ٢ ص ١٦٥ غير موجه.

(١٠) وفي نسخة: يلقى.

(١١) ج ٢ ص ١٦٥.

(١٢) ج ١ ص ٢٨.

(١٣) وعالم قشهادة، وإن كان مثلاً ولعالم الغيب، ولكن مجموع العالم مظهر الأسماء، وظهوره ظهور ثانٍ لله، وتجليه عليه تجلٍ ثانٍ على نفسه، وراجع لذكره فيها تبصرة من "الأسفار" ج ١ ص ١٦٢.

وبين وبين في المكانة والعلی هو الصمد^(١) الوتر الذي لم يلاقه لمرتبة قالوا وجود مفارق وكان عماء قبل خلق ولم يكن مراتب فصل بينهما ما تسلسلت تيسدت زمانا أو إليه تحولت^(٢) ومنبعه^(٣) في الأصل عندی ترتب^(٤) وفعل من الشيء ينحو وجوده^(٥) كذلك في الإدراك^(٦) قالوا وحققوا خصائص أشياء^(٧) لها لا لموجد^(٨) ولم ينفرد^(٩) حتى يميز ماله كخط لظلم بين نور ظلمة

(١) ج ٢ ص ٧٩.

(٢) تقرير ص ٢١.

(٣) حاشية ج ١ ص ٢٣١، ومن ج ٤ ص ١٢٥ من مشابهة الغرب الروحاني، والوضع الجسماني، وج ٤ ص ١٢٨، والأمر الذي أرجب نفي الزمان والمكان هناك، وإثباتها ههنا هو الذي أرجب هذا ج ٢ ص ١٦٥ وج ١ ص ٢٨٢.

(٤) وفي نسخة أخرى: مبداء.

(٥) ج ١ ص ٢٦٥، وج ٢ ص ١٦٦، وج ٤ ص ١٢٨.

(٦) لأن الأشياء كانت في الذهن معاً، فمن أين جاءت الفلية الزمانية في الخارج، ثم هي اتفافية لو لم يكن فيها ترتب ذهني، وهي العلة الأصلية في التقدم بالطبع وغيره كتقدم زيد على عمره، وليس أباه.

(٧) ج ٢ ص ١٤٤، وج ٢ ص ١٤٥، وج ١ ص ٢٢٠.

(٨) ج ٤ ص ٤٠ مع حاشية.

(٩) أسفار ج ٢ ص ١٧٦، وج ١ ص ١٠٤ عن عارف وج ٤ ص ٥٥، وحاشية ج ١ ص ٢٦١، وج ٤ ص ١٦٤ قبيل الفصل، أو الإحالة على استيفاء الأقسام المحتملة منه، ثم على كل تقدير ينزل كل شيء منه، ويسرى في الأشياء، ويدور في المواطن والراتب والمنازل، ويأخذ في كل موطن حكمه، فسبحان الذي برهانه أن ليس شأن ليس فيه شأنه.

(١٠) تقرير ص ١٤٤، وص ١٧٠-١٩٩، وص ٢٠٠-١٩٩-١٧٣، وص ١٨٤.

(١١) ج ١ ص ١٩٨، وص ١٩٩، وحاشية ج ١ ص ٢١٢، وج ٢ ص ١٣٤، وج ٢ ص ٧٤، وإتحاف ج ٢ ص ٤١٧.

(١٢) ج ١ ص ١٨٥ وحاشية.

(١٣) ج ١ ص ١١٢ حاشية.

وقد عاد تفكيكُ اتصال ووحدة^(١) لموصوف هذين بطلانه سدى
تَنَزَّلَ مِنْهُ كُلُّ أَمْرٍ وَقَدْ سَرَى
وليس^(٢) عن الأشياء إيجادها هنا^(٣)
ويعطيهم من عنده ما هو الندى^(٤)
على فعله من عنده فهو منتهى^(٥)
فصار كثيراً وهو مع ذلك جملة
لفى المبدأ القاصي^(٦) ومنه له انتهى
بفعل^(٧) إلهي مجرد احتوى^(٨)
بنسبته والطبع في حدنا أتى
تصريفاً جملياً نظاماً مترتباً
فمنه لاستيفاء^(٩) أقسام ممكن
فيخلق^(١٠) ما لا عنده من حقيقة
وليس مضراً إن توقف فعله
كتقسيم شيء أولاً ثم ثانياً
ترتب من فوق إلى تحت ما جرى^(١١)
وفعل طبيعي هو الآن^(١٢) فعله
وقد قيل^(١٣) إن الكل نحو مجرد^(١٤)

(١) ج ١ ص ١٩٠، وج ١ ص ٤٤، وج ١ ص ٨٠، وج ٤ ص ٧١.

(٢) وفي نسخة أخرى: هو.

(٣) حاشية ج ٢ ص ١٦٨.

(٤) وفي نسخة: إثناءها كذا.

(٥) ج ١ ص ٣٠٠.

(٦) ج ١ ص ٥٢، وج ٢ ص ٥٢، وج ١ ص ٥٢.

(٧) ج ١ ص ٥٢، وج ٢ ص ١٤٠.

(٨) وفي نسخة أخرى: هكذا.

(٩) ج ٤ ص ٥٥، وج ٤ ص ١٢٥، وج ٤ ص ١١٤، وج ٤ ص ٨٨.

(١٠) ج ٣ ص ١٠.

(١١) وفي لواء الهدى ص ١٠: العلم الفاعل الواجب أما بنفس حضور الممكنات عنده تعالى بوجودها الدهري، وفي منتهى الوجود الدهري عبارة عن نفس موجودية الشيء مع قطع النظر عن تحققه في وقت، والممكنات كلها بهذا الوجود قديم، ومنه تعالى ورده السيد الباقى وأثبت حدوله أم.
والكلام في الحدوث الدهري بهذا المعنى، لا في تحقيقه في وقوع الوجود بدل العدم، ويسمى باسم آخر، كما يظهر من "الشمس البارغة".

(١٢) كالوجود الإلهي والوجود الطبيعي ذكره بحر العلوم، فقد عموما نظيره في مواضع كالفاعل الإلهي والطبيعي عندهم، وكذلك بالنسبة في المادة والزمان والمكان، كما في ج ٢ ص ٧٨، وحاشيته، وج ١ ص ٨٦، وج ١ ص ١٣٥، وج ٢ ص ١١٧، وحاشية ج ٣ ص ١٢٠، وحاشية ج ١ ص ٢٠٢، وج ١ ص ٢٩، وج ٤ ص ١٤١، وحاشية ج ٣ ص ٥١، وحاشية ج ٣ ص ٤٠، وفي العلم الحضورى بالماديات.

(١٣) والكل مجرد بالنسبة إليه، وإن كان مادياً في نفسه، وكذا موجود بالنسبة إليه دائماً، وإن كان معدوماً في بعض الأزمنة في حد نفسه، وهو مسألة المعية الدهرية، وكذا الكلام في المكان والمكانى، فأتقنه جداً، وعليه نى اللاهجي في كونه مراد مسألة العلم الحضورى له تعالى للظومى كما في ج ١ ص ٣٠٢.

وليس من الكسب الصريف تحرك
 على كله امتد وذلك ضربة
 كمستمسك أشياء علق بعضها
 أما في علوم الروح^(١) ليس بحائل
 كذا الأمر في الأرواح في نفسها^(٢) وما
 وقيل لجسم^(٣) أو هواء ونورنا^(٤)
 وأبعد بعض منه أقرب غيره
 وكل لطيف فالزمان له كذا
 تخيل أمر في سنين هنالك
 إلى أن يصير الكل في الدهر حاضراً^(٥)
 وماض وآت فيه شيء كمرکز
 وليس صباح أو مساء بجانبه
 ومهما رماك الوهم في الدهر عدوة

(١٤) حاشية ج ١ ص ١٢٢ وفصل ج ١ ص ٢٠٤، وقبل فصلها، وج ٢ ص ١٠.

(١) لا على نحو ما يجذب أحد شيئاً، ويجذب ذلك الجاذب آخر، فيجتمع جزيان مؤثران، بل كما أمسك أحد رافطاً قد أخذ يساقط، فهناك لما كان الساقط كالعدم في استمسك نفسه، انتهى الأمر إلى إمساك الممسك جزئياً، وإنما كان من الساقط للساقط فقط، لا الإمساك عن السقوط، وهكذا الخلق والكسب، فإن الكسب ليس إلا قبضاً لا إسكاً. والممكن لما لم يفعل جهة منه من الاستاد إلى الواجب في كل آن، وليس من شأنه الإيجاد، ولو لأفعاله، فإنه في عين الفعل، رحيته متقوم بغيره، والشئ لا يفعل ما لم يتحقق كل موقوف عليه له.

(٢) راجع الكليات ص ٣١١، وحاشية الأسفار ج ٤ ص ٩٤.

(٣) إنسان كامل من الوهم.

(٤) وقد أخذ برمته من فصل الخطاب، فاعلمه، رفته في ناله عندليب.

(٥) ولا سيما على تقدير جسميته، كما جوزه في ج ٢ ص ٢٩.

(٦) ج ٢ ص ١٢١ راجع الأسفار ج ٤ ص ١٢٨، وج ٢ ص ٤٥، واستدل عليه من حيث السمع في ج ١ ص ٣٠٢، وج ٢ ص ١٤١، وج ١ ص ٢٩، وج ١ ص ١٢٢، وج ١ ص ١٨٧، وما ذكره في علم الباري تعالى من مذهب الإشراقي ج ٢ ص ٢٨.

(٧) وقد أجاد في دائرة المعارف للبيهقي من السرمند.

(٨) تفسير الأعمال من الابتداء.

(٩) تقرير دل يذير ص ٢٢٠.

ومن قائل^(١) إن الإرادة دفعة^(٢) وعند حصول الأمر تمضي لنتهي^(٣)
حقيقتهمائي^(٤) لا كعلم وغيره من السبع^(٥) وهو الفرق وفر مقتضى

(١) تقرير ص ٢٠٦، وما ذكره في ج ٣ ص ٦٧ عن الرازي أن التكلمين سلموا شيئا للفلاسة، وهم سلموا شيئا لهم؛ وحصل الاتفاق على أن الإرادة تستلزم حدوث كلام متجه، ولا يرد عليه ما أورده الطوسي من أنهم إنما ينو الاختيار على الحدوث، لا العكس؛ فإنه عندهم متعكس يجرى من كلا الطرفين، ولا شك أن الإرادة من صفاته تعالى.
والمراد من الممكنات، وإذا كانت حقيقة الإرادة بعده، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، كما في ج ٢ ص ٢٢ عن أستاذ، فلا شك أن لها تأثيرا مستأنفا، كما في ج ٢ ص ٤٧ الباقية بقاءه، وحاشية من ج ٣ ص ٥٠.
وما ذكره الشهرستاني في نهاية الإقدام من التقدم الذاتي، فالفصل فيه أن الإرادة إن كان استلزامها للمراد بالعلية ج ٢ ص ٦٦، وج ١ ص ١٧٩، والاتضاء كما في ج ٣ ص ٥١ من الحاشية؛ لأنها لا تستلزم حدوثه كالعلة، وإن كان يجعل المستأنف على ما هو الحق، فتوجب حدوثه، والله أعلم.

والإرادة إنما هي فيما ليست عليه الذات له معتبرة في الذات، وما ذكره الشهرستاني في حكم ديمقراطيس ليس بمطرد؛ إذ الإنسان كما يعرض باختياره عن الإحساس كذلك قد يعرض عن التوجه للإدراك أيضا، وقد يضطر إليهما فاستويا، ولا نحو ما في "الأسفار" من ج ٤ ص ١٩٢.
والعلم صفة ثابتة لا تقع مستندا للمتجدد، فلا بد من توسط الإرادة، وما قاله في "الأسفار" من الاستكمال بالغير، أو استلزام المادية، فمناظير بما ذكره في العلم المحصولي له تعالى، وما ذكره في ص ٤٢-٤٥ و ص ٤٤، وراجع قوله، وهذا غير تعلفها من ج ٣ ص ٥٨، وحاشية من ص ٦١، وحاشية ج ٣ ص ٥١؛ لأن الله، والترديد في قولهم: ثبوت الشيء للشيء فرع، أو مستلزم لثبوته وتفسير الراسطة في الثبوت عندهم.

(٢) يريد جزئيا، ولا فالإرادة كما في فصل الخطاب أمر واحد انسحبت على العالم كله لا تريد ولا تنقص كالعالم لم يتعدد بتعدد المعلومات.
أي تعلفها وتأثيرها، وما ذكره في "الأسفار" ج ١ ص ٢٠٩ و ص ١٥٥، لذلك بقاءها لا أول تحفها، فإن قيل: فما الرابط بعده غير الذات للممكنات، فيرجع إلى الإيجاب منه، أو الربوبية، فيرجع إلى الأسماء الأخرى، وهو عند الصوفية، وتكون نسبة العالم إليه نحو من نسبة الضوء إلى الشمس، لا نسبة الفعل.
قيل: إن للإرادة وجودا جميعا يندماج الكثرة في الوحدة، فتضمن بوحدة كثير، وهو واحد غير متعدد، والله أعلم بالصواب.

وبالجملة ليست الإرادة كالحركة القطعية، وارتبط العالم بالذات الإلهية بواسطة، لا بدون واسطة كما يتخيل، ولا أن الإرادة انتهت، وإن الحادث لم يحتاج في إبقاء إليها^(١)، كما زعمه المعتزلة، وراجع الأسفار ج ١ ص ٦٦، وحاشية ج ١ ص ٢١٨ و ص ٢٤٢.

وذكر بحر العلوم كون العلم النظري حادثا فقط، لكن الحركة الفكرية ليست في الواجب، ففرق بين الإرادة اليشترية، وإرادة الواجب تعالى، وهو حاصل ج ٣ ص ٧٧ إلى ص ٧٨ مسلسلا، فاعلمه وج ٢ ص ١٢٣.
هذا كما يصدق على التعلق الأزلي على رأي الدوراني، وبعض من كون التعلق أيضا أزليا، وإنما الحادث أيضا على رأي الآخرين، فكل منه مستند على المراد، وإنما يلبس الأمر فيه؛ لأن جزء منه مقدم على جزء من المراد، ثم يتم فتسلسل، وصار مقارنا لظاهرها، نعم كل شيء أريد في آن، فوقعه في ذلك الآن، ولا بد هذا صادق، ولكن الإرادة مع هذا مستندة، وكفت هذه في إبقائه، لا هناك أخرى مقارفة معه.

(١) روح ج ١ ص ٦٣٣.

(٢) أسفار ج ١ ص ١٤٢، وفي نسخة أخرى: وبعد حصول ليس إلا كان كذا.

(٤) وليست على شاكلة العلة، ولا العلة، بل حقيقة على حدة أشبه بالفاعل، وإن لم تكن إياه، فإن العلة لا تختتم، والمعد لا تأثير له، وينبغي أن يعلم أن الحياة، والعلم، والقدرة فرق الإرادة، بخلاف السمع، والبصر، والكلام، فهل في تعلقاتها تجدد، وقد يقال: إن الإرادة بروز بين الصفة والفعل، وفيها تجدد.

(٥) وإن قيل: إن الإرادة والمراد، وإن كان بينهما علاقة المؤثر والأثر، لكنها هناك في آن، قيل: هذا خلاف طبيعة التأثير من الأولية والثانوية، وإن قال أحد ما يعنيه، فليقل مثله في العلة والمعلول، ولا ريب أن الإرادة جاعلة للمراد.

وإلا فيأتي حكمٌ تحصيل حاصل
كما في انعكاس النور أو في حرارة
نعم به وجود كان^(٦) جمعي احتوت
وقيل بفعل باطن ثم ظاهر^(٧)
وفي المواطنين التام شيئاً مرتباً
إرادة فعل^(٨) ثم فعل^(٩) وبعده^(١٠)
وهل متقضى ما للقديم شريطة
ومنع التقضى والإرادة إذ مضت
وهذا ملاك لازمان ومنبع

وناموس^(١١) شيء ساقط جاء إذ نبا
ودفع من المدفوع قال أولو الحجي^(١٢)
على الفعل تسبباً وتعقيباً اقتضى^(١٣)
تسلسل فعلاً واحداً صاح من هنا^(١٤)
كأجزاء ممتدة زماناً قد اتبى
بنحو انفصال ما أريد قد اعتري
يحرر إذ ليس كعلم وما عدا
مقولة^(١٥) فل ذلك رأيت فما ترى^(١٦)
جرت منه في الأشياء لا غير وأنسرى

(١) راجع الأمصار ج ١ ص ٢٥٦.
إذا اعتبرت الإرادة مغايرة للمراد، وجدت توجد كالمؤثر والأثر، وإن اعتبرت عنه فلا، فإنها ح قد انسحبت عليه، وأنت تعلم أنها تتعلق ساطن الوجود، بخلاف المراد، ولذا كانت صفة له تعالى يتلافه، وإن قيل: إنها مع الفعل ظاهر وباطن، الحكاية والحكي عنه، وليس فعلاً متسلسلاً، قيل: إن الإرادة، ثم الفعل، ثم أثره، وهناك بنحو انفصال، وقد كتبت في أوراق على حدة، أن الإرادة في الطول والفعل في العرض، وهو مسألة التكوين بعد القدرة والإرادة، راجع ما ذكره في ج ٢ ص ٦٩ مع ج ٢ ص ٧٧، وما في ج ٢ ص ٧ من قوله: لأن العلية والمعلولة اهد صواب.
وما كتب عليه المحشي من ص ١٠، فعبني على أن العلية هي الشأن، ولم يكن هذا ذوق الفيلسوف، وإنما ذلك ذوق التصوف، ردفوها ما في ج ١ ص ١٥٦.
رأى عن ابن سينا، وقد صرح بالتقدم والتأخر في الوجود، وكذا أحسن المحشي في ج ١ ص ١٥٢، وصرح به في حاشية ج ٤ ص ١٢٨ عن المشائين، ثم إن السمع يجعل القبول بالفعل، والقضاء، والقدرة، والأمر، ويجعل الإرادة من البادئ كالشرائط، وما ذكره في ج ٢ ص ٦٢ من مراتب العلم والعناية، فهي مراتب القضاء، والقدرة، والأمر، والخلق، فاعلمه.

(٢) وفي نسخة: أو رجعة الصدى.

(٣) زائدة.

(٤) وإذا كان تسيباً، فالفعل عقيبها على تنه بر الوجود الجمعي أيضاً.

(٥) ج ٢ ص ٧٥.

(٦) ما ذكره من أسفاده في ج ٣ ص ٨٨، وانتقوا على أن النظرى هو المأدود، فها، كما في مصباح الدحي من

(٧) وفي نسخة أخرى: شيء.

(٨) متن ج ٤ ص ١٦٩.

(٩) إنحاف السعادة ج ٢ ص ١٥٩.

(١٠) حاشية ج ٤ ص ١٧٨، ومتن ج ١ ص ١٩٢، وج ١ ص ٢٢٢.

(١١) وفي نسخة: طبيعة. نعم هي بعينها مقولة أن يفعل إذا نسبت إلى المقابل اهد ج ١ ص ٢٢٦.

(١٢) وفي نسخة: تجد أمثال هو الفعل ما جرى.

وجزء تقدم منه جزءاً لذاته وإن أشكل التبعطيل شيئاً فلاقه ومهما^(١) تأخرنا عن البدء لحظة فمن عدم لا بد في البين قاطع^(٢) لكل من الأشياء^(٣) في القسم حصّة وما عدم إذ في وجود ضررته وما هو في سر الزمان وكرهه وما الروح والجثمان إلا رديعة وفي أزل ما بينوا قط حادثاً^(٤)

كنحو زمان لا يمارى من أدري^(٥) بإيجاب أو جعل القديم وكيف ذا بقى منه ما لا ينشئ لا كما يرى ومن أزل فاطفر ومائم غير ذ^(٦) وجوداً ووقتاً كيف يسوى بما حوى^(٧) له حاصل إلا الحدوث ولا يرى سيدثر يوماً تلكم دائرة البلى^(٨) ولا بد يوماً أن تُردّ على مدى سوى مستمر^(٩) وقديماً قد انتهى^(١٠)

(١) قالوا: إذا كفت العلية الذاتية للإصدار، فأى حاجة إلى الإرادة، وحينئذ لم يبق للجعل الاسم.

(٢) وهذا في الدعاب من الآتى إلى الماضى شيئاً فشيئاً ظاهراً، وأما في الإياب من الماضى إجمالاً، فنظر فيه.

(٣) أسفار ج ١ ص ٢٥٩، وج ١ ص ٢٤٣، وج ١ ص ٢٤٤، وج ١ ص ١٦٠، وج ١ ص ١٦٩، حاشية أسفار ج ١ ص ٨٢.

(٤) كما بين الوجوب والإمكان، بل بين القدم والحدوث نفسهما كذلك فصل بما لا يتماهى.

(٥) ج ١ ص ٢٨، وج ١ ص ٢٦٠، وج ١ ص ٥٢، وج ١ ص ٢٤٣، وج ١ ص ٨١.

وما ذكره في ج ١ ص ٢٦١ من إمداد المفارقة، فقد أصاب في رده إذ هم يعتبرون في المسائل صلوحاً من جانب المقابل، وكون طرقة يسع نمل الفاعل، ولا يكتفون به فقط، وهذا قد ذكره في ج ١ ص ٧١، ثم اعتذر في حركة الفلك بما هو بارد.

(٦) بكل الزمان.

(٧) ج ٤ ص ١٧٣.

(٨) هذا على أصل الإيجاب، وأما على أصل الإرادة، فإن فرض الحدوث من الأزل أيضاً حدوث زمانى، فإن تحول حالة الأزل، وحكمه إلى حكم الحدوث تحول دفنى لا يخرج إلى نقض، ومرور فى ذلك للموطن، كتحول الباطن إلى الظاهر، راجع الجواهر ص ١٥١.

وما ذكره اليافرق من تحول عدم الزمان إلى وجوده بلون نقض وتفسير الأزل في ج ١ ص ١٤٢ حاشية.

(٩) كالحركة وهي حقيقة مكثفة على حدة، لا تقاس بالانقطاع الوجود فيما بينه، راجع الأسفار آخر سطر من ج ٢ ص ٩١.

(١٠) وفي نسخة: قد انقضى.

قد افترز بغض أشخاصه من بعض، فإنها موجودات منقطعة، لا وجود واحد مستمر، وما في حاشية الأسفار ج ١ ص ٢٤٣ لا يكفى، وكذا ما في "الأسفار"^(١) ج ٢ ص ١٤، فقد ثبت في الفلسفة الجديدة انفصال كل جسم أنيرى، وكذا ما في "الأسفار من ج ٢ ص ١٤٧، فقد تعدد نوع النجم شخصاً.

وبالجملة فرق بين التشابه المستمر كالحركة وغيره كأشخاص الإنسان لا يعقل أولهم كيف يتعدم مع قدمه^(٢)، وتوهم إن الطبيعة باقية لا يعنون به إلا النوع، لا أمراً واحداً متصلاً اتصالاً وحدانيه فاعلمه وانهم.

(١) بل ذكر قبيل التحقيق ما بقيد لنا في كون وجود كل حصّة، وكذا في ج ١ ص ٢٢٨ من قوله: وأما إذا كانت للطبيعة شخصيات منقطعة افرق بينه وبين المستمر في هذا الحكم، وج ٣ ص ١٧٣، وج ٤ ص ١٢٢.

(٢) كما عن أرسطو ج ٢ ص ١٧١، وعنه وجه انقطاع الوجود في آيين ج ٤ ص ١٢٢ في ج ٢ ص ١٧٠، وج ١ ص ١٧٧، وما ذكره في ج ١ ص ٢٢٨، وج ٢ ص ٢٢٧، وج ٢ ص ٢٢٨، لا بأس به، لكنه لا يقدم اعتبار الانقطاع أيضاً، فإنه أيضاً

وإذا ليس من شخص قديم فإنه
وما عندهم^(١) إلا كغنيمة آله
وهل يستطيع المرء خرس تحريك
وشوهد كل مفسر من مركب
كذلك الوجود والحقائق بثمة^(٢)
وشوهد أيضاً فسح كل مركب
ولا أن هناك صورة بعد صورة
فإحكام صنع ثم فسح مواظب
وما مفرد إلا لأخذ مركب
وما جاز من حكم على شيء استوى
وما بهيولي لظت الصورة التي
وليس لفعل وانقعال تعدد
خصوصاً على رأى اتحاد كليهما^(٣)

تجدد فعل عنه دوماً قد انطوى^(٤)
أنى بدل عما تحلل ما جرى
كما ندرية في العللى على صوى^(٥)
على حدة هل بعده القدم استوى
قد التقيا^(٦) بعد انفراز كما ترى
فما^(٧) بال منغ دائم مودع^(٨) سدى
فسفسطة^(٩) ذى كيف يرضى بها الحجي
يكون مراداً فى مدى الدهر هكذا
وغايته التأليف من هيئة كذا^(١٠)
على مثله لا سيما نحو ما هنا^(١١)
تراد لها من أول الأمر مد بدا
بجزئين بل نحو وجود كما جرى^(١٢)
وجوداً وتركيباً كما قاله ملا

رائى، وكذا ما ذكره فى ج ٢ ص ٩١ من التنبيه.

(١) وفى نسخة: الحجي. ج ١ ص ٩٨ فىل الرحلة.

(٢) فالربط بالحركة المستمرة يشبه آلة ميكانيكية يأتى فى حركتها بدل ما يتحلل، ويظهر الآثار شيئاً فشيئاً، راجع الدائرة
لليستانى من الحرارة الكامنة عن السرو ولیم طمسن.

(٣) سنگ توده بر راه بجهت نشان.

(٤) ويراجع الأسفار ص ٢٨٢، وبذلك ج ٢ ص ٩ عن إلهين، وهو جيد غاية.

(٥) تقرير دلپذير ص ٢١٩-٢٢٣ و ص ٢٣٥.

(٦) وهم بأنفسهم قد أخلوا تعطل الفيض مدة غير متناهية، وخالف أرسطو قدماء الفلاسفة فى المادة لذلك.

(٧) وفى نسخة أخرى: مودع دائماً.

(٨) ج ١ ص ١٧٢، ج ١ ص ١٧٢، وج ١ ص ١٧٧.

(٩) مکتوب نمبر ٧ قاسم العلوم ص ١١.

(١٠) ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو.

(١١) ج ٤ ص ١٢٢، ج ١ ص ٣٢٤، وج ٤ ص ٩١، وج ٤ ص ١٧٠، وج ٤ ص ١٠٩.

(١٢) ص ٢٢٥ من "الأسفار" جملة مفيدة فى تفهيمه

كأرض وبذر لا يشك بها الفتى
يعود^(١) انفعالا ثم يرتو^(٢) لما علا
بنسبة ما رأتى وما بعده نلا^(٣)
فكيف^(٤) استحال قلت^(٥) عن فاعل عرا
هنا غير دلت عليه لمن وعى
وذلك قد ينحل لا بد فى معنى^(٦)
كذا الحى من ذا^(٧) ليس يسكن ما عطا
كتأخير كل وهو شخص قد انزوى
وليس مع الخلاق شخصا قد استوى
وما حضرة الرب كجزء من الورى^(٨)
وملك لهم حقوة أو قادهم كذا
ومستقبل بالطبع لم يقف انتهى
وما ذا بمعلول^(٩) بدا العين هكذا

نعم مادة عاطت لأعمال صورة
ولما ضربت الفعل فى قوة^(١) فلذا
نفى حقه هذا تقسم جممه
لأن قيل إن الجسم إذ ذاك مفرد
نعم ثم تركيب بمجموع عالم
وإن هناك جالياً قد أتى به
وقد ذكروا أن مائت كل ساكن
وتأخير بعض العالم اليوم حكمة
محاط^(٢) وراء^(٣) فى ارتباط حدوده
هما حضرتان ليستا فى تسلسل
وما ذا قديم مثل مجموع عسكر
وماض قديم يأت من غير حاصر
ولما أتى جدد بجانب عللة

(١) وفى نسخة أخرى: هذا.

(٢) ج ٤ ص ٧١.

(٣) ج ١ ص ٢١٠.

(٤) ج ١ ص ١١٤، وج ٤ ص ١٢٥، وقد أجاد المحشى فى ج ١ ص ١٥٥، فراجع، ولا بد ويتعلق به ج ١ ص ٥٦ ما فى ج ١ ص ١٠٦.

(٥) يعنى لو قيل: إن الصورة الجسمية منفردة، والتوعية ما فيها التغير كالطغوم والأنوان، فينبغى أن يكون قبلها مركب، حتى يتوحد.

(٦) أى فى نفسه.

(٧) ج ٢ ص ١٧١ عن أر مطر.

(٨) ج ٤ ص ٢٠.

(٩) ج ٢ ص ٢١٢.

(١٠) «ووافقه من روائهم محيط».

(١١) ج ٤ ص ١٥٢.

(١٢) ج ١ ص ١٥١ عن أسنانه.

تحول حكم الباطن الدهر ظاهراً
 وعمل شـؤوننا بين دهر ترتبت
 ولا ثم عـرض بل كطول إرادة
 فمنه استـحالت للورى أزلية
 ووضع حديث مع قديم كسما ترى
 عوالم فى الإمكان ما ثم أبرزت
 وبعد صدور الفعل عن قوة جرت
 وقد قيل إن القوتين ومادة
 فتخذ فى حدوث العالم البحث موعباً
 وتوميح الأسمباب والمادة التى
 فصورت فى الأبيات تمثال فكرتى

بدون تقضى وامتداد كما يرى
 وبين زمان وانتهت ثمة النهى^(١)
 تحول عرضاً وهو فعل قد انبرى
 وبعد حدوث فالدوام قد انبغى
 بمعناه يقضى أن هنا موطن خلا
 فما كان من عذر لهم قيل ههنا
 فليس تلاشى بل تطور فى مدى
 إذا اجتمعت أو رثن ثلاثة القوى
 وهالك نكات فيه لم تلقها فيها^(٢)
 يغالط فيها الناس بادئ ما بدا
 وذكرت معنياً بأمثالها الجمى

أنا الأحقر المدعو أنور شاه

من مضافات كشمير جزى الله من جزى

(١) ج ٤ ص ١٧١.

(٢) خذ.